اقتصاد

«المطاحن» تخبز الفساد.. مدير فرع ومتعهد يتشاركان السرقات وأمين مستودع يبيع لحسابه!!

تزوير وثائق وأسماء وهمية لضياع الحقيقة

| علي نزار الآغا

يبدو أن القدر يتحرك لخدمة العدالة في سورية في الكثير من المواقف، وليس آخرها حادث سيارة شاحنة على طريق حرستا، يكشف لجهاز الرقابة المالية الغطاء عن ملف فساد جديد في الشركة العامة للمطاحن (فرع دمشق).

حادث السيارة مكّن عناصر الجهاز من مسك طرف الخيط في كرة تشربكت فيها الخيوط وتعقدت بسبب التمويه والتزوير وغياب الأسماء الحقيقية المتورطة في سرقة المال العام واستغلال المنصب الوظيفي والشهوة أمام «البرطيل»، ما دفعهم للعمل بأسلوب جنائي بالتعاون مع عناصر الضابطة العدلية، ونصب الكمائن المحكمة للإيقاع بالمتهمين.

قصة الفساد

بعد اكتمال التحقيقات تبيّن للجهاز أن مدير فرع المطاحن سابقاً بدمشق أعطى أوامره لموظفيه بالسماح لأحد المتعهدين باستجرار النخالة بكميات كبيرة (تم ضبط ما يزيد على ١٦٠٠ طن بقيمة تجاوزت ٢٩ مليون ليرة سورية في مطحنة واحدة فقط) وكانت السيارة التي ارتكبت الحادث إحدى الشاحنات المحملة بالنخالة بأوراق غير نظامية، وعلى ضوء ذلك وجّه الجهاز المركزي للرقابة المالية كتاباً للمحامي العام بدمشق -حصلت «الوطن» على نسخة منه- يتضمن التقرير التحقيقي للمخالفات المرتكبة لدى الشركة العامة للمطاحن (فرع دمشق)، وكان أبرزها تهماً بالاختلاس والتزوير والرشوة والإهمال والتقصير.. وفيما يلي تفاصيل التحقيق كما ورد في الكتاب المذكور:

أوضح التقرير التحقيقي رقم ٦/خ. بتاريخ ٢٠١٥/٥/٧ المتضمن نتائج التحقيق بالمخالفات المرتكبة لدى الشركة العامة للمطاحن (فرع دمشق) مع مرفقاته كافة، أوضح استجرار كميات من مادة النخالة العلفية من إحدى المطاحن بشكل غير أصولي وذلك بموجب /١١/ مذكرة قبض وتسليم ليس لها أساس بفرع دمشق للمطاحن إضافة لعدم سداد ثمنها وقد بلغت الكميات المستجرة بشكل غير أصولي ١٦١٦,٢٦٠ طناً ألف وستمئة وستة عشر طن ومئتان وستون كيلو غراماً بقيمة إجمالية تزيد عن ٢٩,١٨ مليون ل.س.

حيث إن هذه الكميات تم إخراجها من إحدى المطاحن بموجب مذكرات قبض وتسليم منظمة باسم مؤسسة الخزن والتسويق وتبين لاحقاً عدم وجود أساس لهذه المذكرات بفرع دمشق للمطاحن ولا حتى بمؤسسة الخزن بالإضافة إلى أن الختم المهورة به مزور ولا يعود لفرع دمشق للمطاحن وقد تبين ذلك من خلال إجراء خبرة فنية ومضاهاة للخطوط على المذكرات المزورة وقد حمّل التقرير المسؤولية إلى كل من:

١- (فرج العليوي) متعهد يتعامل مع مطحنة الأسد الوطنية وفرع دمشق للمطاحن وتربطه بمدير فرع دمشق للمطاحن سابقاً، علاقة منفعة متبادلة حيث يقوم مدير فرع دمشق للمطاحن المذكور بتقديم تسهيلات للمتعهد مقابل مبالغ مالية (رشوة). حيث إن المتعهد قام بشراء هذه المذكرات من ياسين أدم (اسم وهمي بهدف ضياع الحقيقة) وبيعها لتجار الأعلاف وعدم سداد ثمنها بشكل أصولي لخزينة المؤسسة.

٢- مدير فرع دمشق للمطاحن سابقاً (غياث كربوج) لقيامه بتسهيل الأمور للمتعهد لدى مطحنة الأسد الوطنية بتحميل النخالة من المطحنة بموجب مذكرات مزورة حيث كانت نتيجة الخبرة الجنائية بأن المذكرات المزورة محررة بخط يشبه خط مدير الفرع.

إضافة لقيامه بإصدار تعميم رقم ٦١/ص تاريخ ٢٠١٣/٩/٨ مضمونه (على أمناء المستودعات التأكد من صحة المذكرة وسداد قيمتها وذلك من خلال التأكد من صحة الإشعار المصرفي إضافة إلى أن المذكرات يجب أن تكون ممهورة بختم قسم الإنتاج) وهذا التعميم لا يتفق مع النظام الداخلي لشركة المطاحن لأن النظام الداخلي للشركة نص على أن محاسب الزبائن هو المسؤول عن صحة البيانات الواردة بالمذكرة ومن بينها الإشعار المصرفي وهو من يقوم بتنظيم مذكرات القبض والتسليم.

٣- محاسب الزبائن بفرع دمشق للمطاحن (حسين اليوسف) لقيامه بتحرير العبارة الواردة على إحدى المذكرات المزورة كما أنه تحت العبارة المحررة بخطه تم ختم المذكرة بالختم مرة ثانية وهذا يدل على أن الختم المزور موجود لديه وهذا مثبت بتقرير الخبرة الجنائية المذكورة بمتن التقرير التحقيقي، علماً بأن من قام بتعيينه محاسباً للزبائن هو مدير شركة المطاحن (غياث كربوج) بشكل مخالف للنظام الداخلي للشركة حيث نص النظام الداخلي على أن التحصيل العلمي لمحاسب الزبائن يجب أن يكون على الأقل ثانوية عامة وبالعودة لقرار تعيين حسين اليوسف لوحظ أنه تم تعيينه على الشهادة الابتدائية.

٤- مسؤولية مدير المطحنة (عبد الكريم طلاع)، وأمين مستودع المطحنة (حسين الحلاق) عن الإهمال والتقصير في عملهم وذلك من خلال تنفيذ أوامر مدير فرع دمشق للمطاحن سابقاً بشكل شفهي بتسليم النخالة العلفية المذكورة (موضوع التقرير التحقيقي) وفق المذكرات المزورة ودون حضور مندوب مؤسسة الخزن والتسويق لأن مذكرات القبض والتسليم منظمة باسم مؤسسة الخزن والتسويق، علماً بأن الكميات المستجرة بشكل غير أصولي بلغت ١٦١٦,٢٦٠ طناً قيمتها ٢٩١٨١٥٧٤ ل.س.

إضافة إلى مسؤولية أمين مستودع مطحنة الغزلانية (لطفي مفلح) عن قيامه باستجرار كمية ٦٠ طناً من مادة النخالة العلفية من مطحنة الغزلانية بشكل غير أصولي (اختلاس) وبيعها لحسابه وقبض ثمنها حيث قام بتنظيم مذكرة قبض وتسليم (ليس لها أساس بفرع دمشق) تحمل رقم ٢٢٧٦ لعام ٢٠١٣ مستغلاً دفتر مذكرات قبض وتسليم وصل إليه بالخطأ أثناء تسليمه قرطاسية وبناءً على مذكرة من هذا الدفتر قام بإخراج كمية ٦٠ طناً من مادة النخالة العلفية قيمتها ١٠٨٣٣٠٠ ل.س.

مقترحات وتوصيات

وانتهى التقرير إلى مقترحات وتوصيات، بإحالة كل من المتعهد ومدير فرع دمشق للمطاحن سابقاً ومحاسب الزبائن بفرع دمشق للمطاحن وأمين مستودع مطحنة الغزلانية؛ إلى القضاء المختص بجرم اختلاس المال العام والتزوير وذلك سنداً لأحكام المادة ٤٤٥ من قانون العقوبات العام والمادة ٨ من قانون العقوبات الاقتصادي الصادر بالقانون رقم ٣ لعام ٢٠١٣ وذلك للأمور المنسوبة إليهم بمتن التقرير.

ووضع الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة إلى كل من أمين مستودع مطحنة الغزلانية وأموال زوجه إن وجدت تأميناً لسداد مبلغ ١٠٨٣٣٠٠ ليرة سورية، إضافة إلى الحجز الاحتياطي على أموال المتعهد ومدير مطاحن دمشق السابق ومحاسب الزبائن وأموال زوجاتهم إن وجدت تأميناً لسداد مبلغ ٢٩١٨١٥٧٤ ل. س وذلك بالتكافل والتضامن بينهم.

وإحالة كل من مدير المطحنة التي تم استجرار النخالة منها بطريقة غير مشروعة وأمين المستودع إلى القضاء المختص بجرم الإهمال المؤدي إلى الضرر بالمال العام وذلك للأمور المنسوبة إليهم بمتن التقرير. وإبعادهم عن أعمالهم المكلفين بها وذلك للأمور المنسوبة إليهم بمتن التقرير.

وأوصى التقرير بصرف أمين مستودع مطحنة الغزلانية ومحاسب الزبائن بفرع دمشق للمطاحن من الخدمة وذلك سنداً لأحكام المادة ١٣٧ من قانون العاملين بالدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤.

توجيهات

وتم توجيه الشركة العامة للمطاحن باتخاذ الإجراءات اللازمة كافة التي من شأنها ضبط عملية تسليم منتجاتها (طحين، نخالة) حيث لوحظ أن مذكرات القبض والتسليم التي تقوم الشركة بطباعتها يتم استلامها وتسليمها دون دفتر ذمة يوضح أرقام الدفاتر المستلمة والمسلمة.

واتباع أسلوب التسلسل السنوي بطباعة المذكرات حيث تكون هناك أرقام تسلسلية خاصة لكل منتج من منتجات الشركة.

والتأكيد على موضوع المطابقة اليومية بين فروع الشركة والمطاحن التابعة لها.

واختتم التقرير الموجه للمحامي العام بدمشق والمهور بتوقيع رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية محمد العموري بعبارة «مع تأييدنا لما ورد أعلاه يرجى الاطلاع وتحريك الدعوى العامة بحق المذكورين أعلاه وإعلامنا».

ليون زكي: البدء بالإعمار أثناء الأزمة

| الوطن

أكد رئيس مجلس الأعمال السوري الأرميني ليون زكي أن ملف إعادة إعمار ما دمرته الحرب في سورية شائك جداً وليس استحقاقاً داخلياً فقط كما يحلو لبعضهم أن يصوره، بل هو شأن يتطلب تدخل جهات عالمية مانحة ذات علاقة به كي يتم وضعه على السكة الصحيحة لإنجازه نظراً لفداحة الأضرار وذيوعها، ما يتطلب إقرار مشروع كبير على غرار «مارشال» الغربي بقيادة واشنطن والذي أعاد بناء ما دمرته الحرب في برلين وغيرها من المدن الألمانية في زمن قياسي.

وأوضح زكي لـ«الوطن» بأن لشركات القطاع الخاص والعام والمشترك دوراً في عملية الإعمار ولكن بشرط إقناع الرساميل الأجنبية «الجبانة» بالدخول إلى القطر في ظرف غير موات لجهة استمرار النزاع مدفوعة بالمشاريع الضخمة التي خلفها حجم الدمار الكبير الذي لحق بالبنية التحتية والمرافق والمصانع ووسائل الإنتاج وبما يفوق إمكانيات شركات التطوير العقاري المحلية مهما كبر حجمها وعلا شأنها.

ولفت زكي إلى أن إعمار سورية حظي بحيز واسع من الطرح والنقاش داخلياً وخارجياً «على الرغم من أنه من المبكر الخوض في توقيت انطلاقته بدليل أن أهم المانحين الدوليين لهذه العملية، أي البنك الدولي، صرح مطلع العام الجاري بأنه يتعين من أجل مساعدة سورية وجيرانها على التعافي من الصراع الدائر فيها، إعداد خطة لإعادة الإعمار بعد الحرب في سورية من القوى والمانحين الدوليين».

وبين أنه يمكن البدء بالإعمار خلال الأزمة، وباستطاعة الاقتصاد التكيف مع استمرار الحرب كما هو حال أفغانستان «ولكن ستفرز العملية الكثير من التداعيات السلبية في ظل غياب إستراتيجية فعالة تحوّل الصراع إلى سلام، والأهم من ذلك أنه في حال استجلاب صندوق النقد والبنك الدوليين كأهم مانحين لإعادة الإعمار فإنهما سيفرضان سياسات تمنع الحكومة عن الإنفاق عبر التمويل بالعجز وتعوق التنمية المستدامة».

وفيما يخص الموازنة التي تخصصها الحكومة لإعادة الإعمار، لفت رئيس مجلس الأعمال السوري الأرميني إلى أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا (إسكوا) التابعة للأمم المتحدة، قدرت الأضرار التي على الحكومة السورية المساهمة بها في إعادة الإعمار (٤٠ بالمئة من إجمالي المبلغ) بنحو ٩٠ مليار دولار لعام ٢٠١٤ «بينما خصصت لها الحكومة في موازنة العام ذاته نحو ٥٠ مليار ليرة (الدولار ١٩٠ ليرة وقتئذ) بما يعادل ٢٦٠ مليون دولار تقريباً، وهو رقم يتناقص مع هبوط أسهم الليرة السورية أمام الدولار والذي لامس راهناً عتبة ٣١٠ ليرات للدولار الواحد».

وقال رئيس مجلس الأعمال السوري الأرميني إن متوسط التكلفة الشهرية لإعادة الإعمار دولياً، وفق معدلات أشهر العام ٢٠١٤ بلغ ٥,٦٦ مليارات دولار للشهر الواحد «ما يعني أنه كلما طالت الأزمة طالت التعديات على البنى، فإن أرقام إعادة الإعمار ستصبح فلكية ليس بمقدور الحكومة السورية تحمل تبعاتها في ظل اشتراطات المانحين الدوليين».

ورأى أن ما يعيق عمل الحكومة فيما لو أرادت البدء بعملية إعادة الإعمار «هو عدم قدرتها على مسح وتوثيق الأضرار وحتى حصرها وتقديرها في الكثير من المناطق وفي ظل عدم القدرة على التنبؤ بالأضرار التي قد تلحق ببعض المناطق مستقبلاً، ولذلك تغدو مهام المؤتمرات والمعارض الخاصة بإعمار البلاد مجرد استشفاف للأحوال الراهنة».

وأشار إلى أن ما يشجع الشركات المحلية والخارجية على طرح خدماتها ومنتجاتها والهرولة لانتزاع حصصها من الاستثمار في مجالاته وقطاعاته المختلفة الصحية والبيئية والزراعية والتكنولوجية ومجال الطاقة وغيره «هو كون السوق السورية واعدة بالمواد الخام والطاقات البشرية والخبرات التي جرى تهجيرها لكن يمكن إعادة استقطابها باستتباب الأمن وبمغريات العملية».

وأشار إلى أن من شأن التسوية الشاملة أن تشجع الأطراف الخارجية على المشاركة في إعادة الإعمار وتحفزهم بالمغريات الضخمة مقارنة بعمليات إعمار أقل شأناً سال لها لعاب (كارتلات) اقتصادية دولية «بدليل أن ما يدور في كواليس دول الإقليم يرسم صورة أوضح لتهافت الشركات والدول على عملية إعادة الإعمار وصفقاتها، كما في لبنان حتى في صفوف الفريق المعارض للحكومة السورية».

تجار لمدير الضرائب: مراقبو دخل يدّعون وجود صلاحيات تخولهم فرض الضريبة بنسبة ٧٠٠٪ وهذا ابتزاز بقصد الرشوة

ما سرّ الطابق التاسع في المالية؟

| الوطن

قال رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع:« إن مسؤولاً كبيراً في الدولة أخبره بأن التهرب الضريبي كبير» مبيناً أنه غير ناتج عن تجار المفرق لأنهم مكلفون بضريبة الدخل المقطوع ولا من تجار الجملة لأن نشاطهم واضح ومن مصلحة تاجر الجملة – المستورد – تقديم فواتيره للتخفيف قدر الإمكان من الكتلة المالية التي يتم تصريفها إلى حلقات التجارة الأخرى عبر التوزيع، والتهرب ليس ناتجا كذلك عن كبار المكلفين الذين يمتلكون محاسبين ذوي كفاءة ودقة في العمل المحاسبي!!.

جاء ذلك خلال الندوة التعريفية للقانون رقم ١٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢٢ القاضي بالإعفاء من الفوائد والجزاءات والغرامات عن الضرائب والرسوم المختلفة وانعكاساته الايجابية على المكلفين بحضور مدير الهيئة العامة للضرائب والرسوم عبد الكريم الحسين وعدد محدود من الفعاليات التجارية، حيث قدم مدير الهيئة شرحا لبنود ونصوص القانون ومزاياه وانعكاساته الايجابية على شريحة التجار ومجتمع الأعمال بشكل عام في عمليات التقسيط والمبالغ المترتبة عليها والفوائد التي يجنيها المكلفون من خلال الالتزام به.

ودعا القلاع إلى الإفادة من القانون رقم ١٢، لافتاً إلى محدودية عدد مكلفي دخل الأرباح الحقيقية خلال الثمانينيات من القرن الماضي حيث كان ينحصر الأمر بالشركات الكبيرة والمستوردين والمصدرين الكبار وفعاليات أخرى، وقبل الإعفاء من ضريبة الدخل لهؤلاء كان المصدر يصدر بـ١٠٠ مليون ليرة ويعفى من الضريبة ويكلف بالضريبة عندما يبيع بـ١٠ آلاف ليرة.

وأشار أيضاً إلى عدم وجود استيعاب للمعايير التي يتم الأخذ بها من المالية في التكليف الضريبي حيث لا تلتزم الدوائر المالية بحضور مندوب المهنة عند التقييم للبيانات الضريبية للمكلفين على اختلاف اختصاصاتهم ومهنهم داعيا المالية إلى عدم الاعتماد إلا على الخبير أو مندوب المهنة المسمى من غرفة التجارة في حال كان المكلف تاجرا ومن غرف الصناعة إذا كان المكلف منتجا ومن اتحاد الحرفيين إذا كان المكلف حرفيا.

وتساءل القلاع من جانب آخر عن كيفية التعاطي مع المنشآت المتضررة التي لا يتمكن أصحابها من الوصول إليها أو من وضع اليد عليها أو التصرف بها وما مصير المكلف بالضرائب من أصحاب هذه المنشآت ومستنداته ووثائقه كلها داخل هذه المنشأة في الأماكن الساخنة مع صعوبة إجراء عمليات الكشوف الحسية على مثل هذه المنشآت وإذا أجريت لا يتم قبولها ودعا التجار من جهة أخرى إلى الإفادة من قانون الإعفاء من الضرائب والاستفادة من التمديد والمهل التي تعطى لهم في كل مرة للمبادرة إلى تقسيط هذه الضرائب.

بدوره وجّه نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق بشار النوري انتقاداً لاحتساب الضرائب التي تفرض على فرق العملة، موضحاً أن التاجر الذي استحق الدولار عبر مصرف سورية المركزي بقيمة ١٥٠ ليرة وقام بتسعير بضائعه بحسب التسعيرة الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لن يستطيع البيع خلافا لهذه التسعيرة لأنه سوف يعرض نفسه للمخالفة والعقوبات فكيف تفرض الضريبة على دولار السوق الموازي بحجة ارتفاع الأسعار.

وكشف بعض التجار خلال الندوة عن معاناة التجار وبشكل كبير من إجراءات الدوائر المالية الكائنة في الطابق التاسع والإجراءات والتعقيدات حيث يتم طلب بيانات ضريبية عن فترة الثمانينيات من القرن الماضي، وهناك مراقبو دخل يدعون بوجود صلاحيات بين أيديهم تخولهم فرض الضريبة بنسبة ٧٠٠٪ واصفين هذا الأسلوب بالابتزازي والمستفز الذي يفتح الباب لفرض الرشاوى.

وفي تصريح للصحفيين قال مدير الهيئة العامة للضرائب والرسوم عبد الكريم الحسين إن صدور القانون ١٢ جاء بهدف الاستمرار بالعمل في البلد في ظل الظروف الصعبة وتأمين حاجة المواطنين عن طريق عمليات الاستيراد وكل عملية استيراد تحتاج إلى براءة ذمة، والتي تقتضي على المكلفين تسديد ما عليهم من ضرائب ورسوم، فإذا طلب منه تسديد الضرائب والرسوم مع غراماتها وفوائدها، قد يكون هذا عبئاً إضافياً عليه. كما صدر القانون بهدف تخفيف الأعباء عن المكلفين إذ تتضمن المادة ٥ منه تقسيط الضريبة لمدة خمس سنوات في المناطق المتضررة من دون فوائد وغرامات وهي المرة الأولى في التشريع الضريبي التي يتناول فيها مثل هذه المادة لافتاً إلى أن التقسيط لمكلف موجود بالمناطق الآمنة يختلف عن التقسيط في المناطق الأخرى.

٢٠٪ من الكهرباء تضيع في خطوط النقل الطويلة

| عبد الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء أن الأسباب التي تقف وراء ارتفاع ساعات التقنين مؤخراً ترتبط بالاعتداءات الممنهجة والمتكررة على البنى التحتية لقطاع النفط التي أدت إلى قطع إمداد الوقود عن محطات التوليد وتوقف ٣٤ عنفة توليد تعمل على الغاز والفيول عن العمل على الرغم من جهوزيتها الكاملة وانخفاض كميات الكهرباء المولدة بشكل كبير وغير مسبوق في جميع المحافظات السورية، حيث بلغت الاستطاعة الكهربائية المولدة اليوم ١٧٠٠ ميغا واط موزعة على جميع المحافظات، أما الاستطاعة التي تمت خسارتها نتيجة توقف هذه العنفات فهي تتوزع على محطات المنطقة الجنوبية ٢٣٠٠ ميغا، ومحطات المنطقة الوسطى ١٢٠٠ ميغا ومحطات المنطقة الساحلية ٦٠٠ ميغا وفي محطات محافظة حلب كانت الخسارة ١٠٠٠ ميغا وكانت في محطات محافظة دير الزور ١٥٠ ميغا.

كما بيّن المصدر وبالأرقام الأثر الإيجابي في حال تم الانتهاء من إنجاز إصلاح خطوط الغاز على توافر الطاقة الكهربائية، حيث أفاد أن إصلاح خط الغاز في منطقة القريتين يعيد نحو ١٥ إلى ٢٥ ٪ من كميات الكهرباء التي تمت خسارتها، وإصلاح خط الغاز شرق حمص يعيد نحو ٢٠٪ من حجم الكهرباء التي تمت خسارتها.

ومن جانبه كشف مصدر مسؤول في وزارة النفط لـ«الوطن» أن معمل غاز حمص أعيد للخدمة وهو يعمل حالياً بعد الانتهاء من أعمال إعادة التأهيل لكن المشكلة ما زالت مستمرة بسبب خروج معمل الغاز في دير الزور عن الخدمة بفعل سيطرة المسلحين عليه ومنع ضخ الغاز وتحويله إلى أماكن التخزين الخاصة في المعمل (الطبقات)، وأضاف إن استهداف خطي نقل الغاز الرئيسين الخط العربي ٣٦ والخط الاحتياطي ١٨ أدى إلى حرمان محطات التوليد في المنطقة الجنوبية وهي محطة تشرين والناصرية ومحطة الدير علي من ٤,٢ ملايين م٣ يومياً من الغاز وتوقف مصادر تغذيتها بالغاز وخروجها عن الخدمة مؤقتاً وهو ما دفع بتحول كميات الغاز نحو محطات المنطقة الوسطى التي تعمل بكفاءة أقل من محطات المنطقة الجنوبية.

كما بيّن المصدر أن نقل الطاقة الكهربائية عبر خطوط النقل الحالية ولمسافات طويلة يتسبب بضياع وهدر نحو ٣٠٪ من حجم هذه الطاقة.